أثر نظام تصنيف الشركات المطور على ممارسات التقارير المالية المضللة في ضوء تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS – دراسة تطبيقية

بحث مستخلص من رسالة دكتوراه بعنوان

إطار مقترح للحد من ظاهرة التقارير المالية المضللة في ضوء تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS بهدف ترشيد قرارات المستثمرين في سوق الأوراق المالية – دراسة تطبيقية

إعداد الباحث

وليد محمد عبد العزيز محمد

walid.mohamed_pg@commerce.bsu.edu.eg

إشـراف

الأستاذ الدكتور	الأستاذ الدكتور
عبد الرحمن عبد الفتاح محمد	عـاطـف مـحـمـد أحـمـد
أستاذ المحاسبة المالية والضرائب	أستاذ المحاسبة المالية ووكيل الكلية لشئون الدراسات العليا
كلية التجارة – جامعة بني سويف	كلية التجارة – جامعة بني سويف

الملخص:

غرض البحث: يهدف البحث إلى قياس تأثير نظام تصنيف الشركات المطور على ممارسات التقارير المالية المضللة في ضوء تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS.

منهجية البحث: تم إجراء هذا البحث على عينة مكونة من ٧٠ شركة مقيدة بالبورصة المصرية خلال الفترة من ٢٠١٧ إلى ٢٠٢١، وتم تجميع بيانات الدراسة من التقارير المالية السنوية والمواقع الإلكترونية للشركات. هذا وتم تحليل البيانات باستخدام عدد من الأساليب الإحصائية مثل نموذج الانحدار الخطي المتعدد.

النتائج: أظهرت نتائج الدراسة التطبيقية تواجد علاقة ارتباط معنوية عكسية بين نظام تصنيف الشركات المطور DCCS وممارسات التقارير المالية المضللة، وهو ما يرجعه الباحث إلى إن البيانات المحاسبية التي يتم الإفصاح عنها بموجب هذا النظام تشكل أداة رقابية فعالة للحد من حرية وقدرة المديرين على التلاعب بالتقديرات المحاسبية عند إعداد التقارير المالية السنوية.

قيمة ومساهمة البحث: تناولت الدراسات السابقة في مجال التقارير المالية المضللة علاقتها بعدة عوامل مثل حوكمة الشركات والعوامل المؤثرة عليها، في حين أن البحث الحالي يقدم مساهمة وإضافة ذات قيمة للبحوث الحالية في مجال التقارير المالية المضللة، حيث يعد هذا البحث أول دراسة تطبق في مصر كمثال لأحد الدول النامية وذلك من أجل تحليل العلاقة بين تطبيق نظام تصنيف الشركات المطور وممارسات التقارير المالية المضللة في ضوء تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS.

الكلمات المفتاحية: ممارسات التقارير المالية المضللة – IFRS– نظام تصنيف الشركات المطور.

Abstract:

Purpose: The study aims to measure the impact of the developed corporate classification system (DCCS) on aggressive reporting practices in light of the application of the International Financial Reporting Standards (IFRS).

Design/methodology/approach: an applied study was conducted on a sample of 70 companies listed on the Egyptian Stock Exchange during the period from 2017 to 2021, and the data of the study was collected from the annual financial reports and the companies' websites. The data was analyzed using a number of statistical methods such as the multiple linear regression model.

Findings: The results of the applied study showed the existence of an inverse significant correlation between the (DCCS) and aggressive reporting practices, which the researcher attributes to the fact that the accounting data that are disclosed under this system constitute an effective control tool to limit the freedom and ability of managers to manipulate accounting estimates when preparing Annual financial reports.

Originality/value: Prior research on aggressive reporting practices have dealt with their relationship to several factors such as corporate governance and the factors affecting them. While the current research provides a valuable contribution and addition to current research in the field of aggressive reporting practices, as this research is the first study applied in Egypt as an example of a developing country in order to analyze the relationship between the application of developed corporate classification system (DCCS) and aggressive reporting practices in light of the application of the International Financial Reporting Standards (IFRS).

Keywords: aggressive reporting practices - International Financial Reporting Standards IFRS - Developed Company Classification System.

١ – الإطار العام للدراسة:

١/١ مقدمة:

تتعرض الشركات في كثير من الأوقات إلى ظروف معينة تدفع إدارتها إلى القيام بممارسات التقارير المالية المضللة بهدف إعطاء صورة إيجابية عن الوضع المالي للشركة وتعظيم أرباحها المستقبلية. ولكن غالبا ما تساهم هذه الممارسات في تضليل مستخدمي القوائم المالية، وهو الأمر الذي يتطلب البحث في كيفية التقليل من ممارسات التقارير المالية المضللة.

٢/١ طبيعة المشكلة:

يشهد المجال المحاسبي تزايدا مستمرا يوما بعد يوم في الطلب على المعلومات ذات الجودة المرتفعة المرتبطة بالتقارير المالية للشركات، ولتحقيق هذا الهدف حرصت دائما الهيئات المسئولة عن إعداد معايير التقارير المالية الدولية IFRS على تطوير المعايير المحاسبية من أجل إعداد قوائم مالية تتضمن معلومات ذات جودة مرتفعة والتقليل من ممارسات التقارير المالية المضللة.

وبالرغم مما سبق فقد اختلفت الآراء حول مدى تأثير IFRS على ممارسات التقارير المالية المضللة، حيث يرى البعض أن الاعتماد على IFRS سوف يؤدي إلى استخدام الإجراءات والسياسات والمبادئ المحاسبية التي تتبناها هذه المعايير في تشجيع الإفصاح الكافي والعادل للبيانات. وهو ما يساهم في زيادة ثقة المستثمرين بالتقارير المالية (جميل، ٢٠٢٢، ص ص. ٢١٦–٢٢٥؛ متولي، ٢٠٢١، ص ص. ٦٧٨–٦٨١؛ العراقي، ٢٠٢١، ص ص. ٣٦٧–٣٧٧).

وعلى العكس، فأنه توجد بعض الآراء الأخرى التي ترى أن الاعتماد على IFRS سوف يوفر الفرصة والمزيد من الحرية للإدارة للاختيار من بين عدة بدائل محاسبية، وهو ما يوفر فرصا سانحة للمديرين تمكنهم من استبدال الغش الصريح بوسائل أكثر ذكاء لإدارة الأرباح (محمد، ٢٠٢٢، ص ص ٥١٩–٥٢٠؛ عبد الونيس، ٢٠٢٠، ص ص. ٢–٩).

وبناءً على ما سبق، يرى الباحث أن مشكلة البحث تتمثل في الإجابة عن التساؤل هل تقل ممارسات التقارير المالية المضللة في الأسواق التي تهتم بتفعيل نظام تصنيف الشركات المطور؟

١/٣ أهمية البحث:

يستمد هذا البحث أهميته من أهمية موضوع البحث الذي يركز على قياس تأثير نظام تصنيف الشركات المطور على ممارسات التقارير المالية المضللة في ضوء تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS، وذلك من واقع نتائج الدراسة التطبيقية.

١/٤ هدف البحث:

يهدف هذا البحث إلى دراسة العلاقة بين ممارسات التقارير المالية المضللة وتفعيل نظام تصنيف الشركات المطور في الأسواق المالية.

١/٥ فرض البحث:

توجد علاقة ارتباط معنوية بين نظام تصنيف الشركات المطور وممارسات التقارير المالية المضللة.

١/٦ منهج البحث:

يعتمد منهج البحث على المزج بين كل من المنهج الاستقرائي من أجل الاطلاع على الدراسات السابقة، والمنهج الاستنباطي لاستكشاف طبيعة العلاقة بين نظام تصنيف الشركات المطور وممارسات التقارير المالية المضللة.

١/٧ حدود البحث:

يتم تطبيق هذا البحث في مصر كمثال لأحد الدول النامية وذلك من أجل تحليل العلاقة بين تطبيق نظام تصنيف الشركات المطور وممارسات التقارير المالية المضللة في ضوء تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS. ولن يتناول البحث علاقة ممارسات التقارير المالية المضللة بعوامل أخرى مثل حوكمة الشركات ومرونة المعايير المحاسبية.

٨/١ خطة البحث:

تم تقسيم الجزء المتبقي من البحث إلى: الإطار العام للدراسة، الإطار الفكري للتقارير المالية المضللة، الدراسات السابقة، تأثير نظام تصنيف الشركات المطور على ممارسات التقارير المالية المضللة في ضوء تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS، الدراسة التطبيقية، النتائج والتوصيات والبحوث المستقبلية المقترحة، المراجع.

٢- الإطار الفكري للتقارير المالية المضللة:

٢/١ المفاهيم والمصطلحات المرتبطة بالتقارير المالية المضللة:

ظهرت المفاهيم والمصطلحات المرتبطة بالتقارير المالية المضللة بهدف تفهم دوافع المنشآت لتضليل المستثمرين حيث تشير إلى الممارسات المحاسبية التي توظف المرونة التي تتواجد في المعايير المحاسبية لإظهار القوائم المالية بشكل موجه لغرض معين، قد يكون هذا الغرض هو إعطاء صورة إيجابية عن الشركة من خلال تقليل التقلبات في الأرباح والذي يؤدي بالتبعية إلى تقليل درجة عدم التأكد، مما يساهم في زيادة الثقة في الوضع المالي للشركة وتعظيم أرباحها المستقبلية. أو قد يكون الغرض هو جذب رأس المال من السوق عن طريق تقديم قوائم مالية مضلله للمستثمرين بالأسواق (Olojede & Erin, 2021, pp. 208-209; Chen et al, 2020, p. 57).

كما تشير إلى الممارسات المحاسبية التي يتم فيها بشكل متعمد التقيد باستخدام مبادئ ومعايير محاسبية معينة والاستفادة من المرونة المتواجدة بالمعايير لتحقيق النتائج المالية التي يرغب بها المديرين (مثل تحقيق مستويات دخل مرتفعة) بهدف تضليل مستخدمي التقارير المالية (Kaya & Yazan, 2019, p. 56).

ويرى الباحث مما سبق إنه بالرغم من ممارسات التقارير المالية المضللة تتوافق مع ما تسمح به المعايير المحاسبية من حيث الاختيار بين البدائل والتقديرات المحاسبية. إلا إنها في نفس الوقت تتحايل على جوهر تلك القواعد من خلال اختيار البدائل المحاسبية التي تحقق منافع خاصة وليس البدائل المحاسبية التي تعكس الوضع الحقيقي للشركة.

٢/٢ الممارسات المرتبطة بالتقارير المالية المضللة:

يرى (محمد، ٢٠٢٠، ص. ٢٦٣) بأن هذه الممارسات تتضمن اختيار وتطبيق متعمد لمبادئ محاسبية معينة في محاولة لتحقيق نتائج مرغوبة –هذه النتائج عادة ما تكون أرباحا أعلى – سواء كانت هذه الممارسات المتبعة مطابقة للمبادئ والمعايير المحاسبية أم لا.

كما إنها تتضمن قيام المحاسبين بتعمد الإفصاح عن الأحداث المالية بشكل إيجابي من خلال استغلال المعالجات المحاسبية التي تتسم بإنها غير محددة بشكل صريح من قبل المعايير المحاسبية والأدلة والأدبيات المحاسبية (Pan & Patel, 2017, p. 1771).

ويرى الباحث إنه توجد العديد من المعايير المحاسبية التي تحتوي على مرونة كافية تسمح للمديرين بالتعسف في اختيار بديل محاسبي مثل:

١) معيار رقم (٤٥) قياس القيمة العادلة:

أكد هذا المعيار بإنه يمكن استخدام العديد من أساليب التقييم والافتراضات والتنبؤات عند قياس القيمة العادلة، وبالتالي فإنه عند قياس القيمة العادلة للعديد من المعاملات المالية مثل اقتناء أو تقييم الأصول أو الديون، فإنه يمكن قياسها بناءً على الأحكام الشخصية مثل الافتراضات ووجهات النظر والتوقعات، وهو ما يسمح للمديرين بالتعسف في استخدام أساليب تقييم وافتراضات معينة تحقق أهداف محددة مسبقا.

٢) معيار رقم (٢٨) المخصصات والالتزامات المحتملة والأصول المحتملة:

يفرق هذا المعيار بين المخصصات التي يعترف بها كالتزامات وذلك لأنها تمثل التزاما حاليا وأنه من المحتمل أن يكون هناك تدفق خارج للموارد المتضمنة للمنافع الاقتصادية لكي يتم تسوية هذا الالتزام، وبين الالتزامات المحتملة والتي لا يتم الاعتراف بها كالتزام نظرا لأنها اما أن تكون التزام محتمل لم يتأكد بعد ما إذا كانت المنشأة عليها التزام حال قد يؤدى إلى تدفق خارج للموارد المتضمنة للمنافع الاقتصادية أو التزام حال لا ينطبق عليه شروط الاعتراف وفقا لهذا المعيار.

وبناءً على ما سبق يستطيع المديرين في حالة انه من غير الممكن عمل تقدير يعتمد عليه بأن يقوموا بتسجيل الالتزام كالتزام محتمل (والذي لا يتطلب الاعتراف به في القوائم المالية، بل فقط

الإفصاح عنه بوصف مختصر عن طبيعة الالتزام وفقا للفقرة ٨٦ من المعيار) بدلا من تسجيله كمخصص (والذي يتطلب الاعتراف به في القوائم المالية). وهو ما يمكن استخدامه من المديرين بشكل متعسف للتأثير على أرباح الفترة من خلال عمل مخصصات بأكثر أو أقل من المخصصات الفعلية الحقيقية والتي يتم تقديرها في حالة عدم الرغبة في التعسف.

٣) معيار رقم (١٢) المحاسبة عن المنح الحكومية والإفصاح عن المساعدات الحكومية:

وفقا لهذا المعيار فإنه يوجد أسلوبان رئيسيان للمعالجة المحاسبية للمنح الحكومية وهما مدخل رأس المال الذي بموجبه يعترف بقيمة المنحة ضمن الدخل الشامل الآخر (أي في قائمة المركز المالي ضمن حقوق الملكية)، ومدخل الدخل الذي بموجبه تعترف المنشأة بالمنحة في الأرباح او الخسائر (قائمة الدخل) على مدار فترة مالية واحدة أو أكثر.

وبالتالي يستطيع المديرين التعسف في استخدام هذه البدائل للتأثير على أرباح الفترة بالزيادة من خلال اتباع مدخل الدخل، أو بعدم زيادتها من خلال اتباع مدخل رأس المال وفقا للهدف المطلوب تحقيقه.

٤) التعسف في التعاقدات الخاصة بعمليات التأجير التمويلي:

ذكر المعيار رقم ٢٠ " القواعد والمعايير المحاسبية المتعلقة بعمليات التأجير التمويلي" في المادة ٢ شروطا لعقد التأجير التمويلي، حيث ذكر بالمادة ٢ بإنه يلتزم بما ورد في هذا المعيار كل من كان طرفا في عقد التأجير التمويلي المسجل في السجل المعد لذلك بالجهة الإدارية المختصة (مصلحة الشركات) و كانت شروط العقد تعطى للمستأجر الحق في شراء المال المؤجر في التاريخ و بالمبلغ المحدد في العقد و كانت مدة العقد تمثل ٧٥% على الأقل من العمر الإنتاجي الأصلي للمال المؤجر أو كانت القيمة الحالية لإجمالي القيمة التعاقدية عند نشأة العقد تمثل ٩٠% على الأقل من قيمة المال المؤجر.

وبناءً على ما سبق فإنه يمكن للإدارة أن تتحكم وتعدل في شروط عقد التأجير لكي تتوافق أو لا تتوافق مع الشروط المطلوبة لعقد التأجير التمويلي وفقا لمتطلبات المعيار رقم ٢٠، وهو ما يسمح للإدارة بالتعسف في استخدام العقد المناسب من وجهة نظرها والذي يؤثر على إيرادات الفترة بالشكل المطلوب.

٣- الدراسات السابقة:

١/٣ دراسة (Wijayana & Gray, 2019):

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة بين تبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية وإدارة الأرباح، ومدى تأثير آليات الحوكمة على مستوى الدولة (مثل درجة إلزام المعايير المحاسبية والقيمة الثقافية للتحفظ المحاسبي) على هذه العلاقة، وذلك بالتطبيق على عينة تتكون من ٥٧٧ شركة مقيدة ببوصات ١٧ دول من دول منطقة آسيا والمحيط الهادئ خلال الفترة من ٢٠٠١-٢٠١٦.

وتوصلت الدراسة إلى أن التوافق مع المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية يساهم في تقليل إدارة الأرباح، وتحديدا في السنوات الأخيرة من الدراسة عندما تم تبنى هذه المعايير من قبل الشركات المسجلة بالبورصة بدول منطقة آسيا والمحيط الهادئ. كما إنه يوجد علاقة سلبية بين القيمة الثقافية للتحفظ المحاسبي وإدارة الأرباح خلال طول مدة سنوات الدراسة من ٢٠٠١-٢٠١٦، وهو ما يشير إلى التأثير المستمر للقيم الثقافية على الممارسات المحاسبية.

وبناءً على ما سبق أشارت النتائج إلى أهمية العوامل المؤسسية مثل القيمة الثقافية للتحفظ المحاسبي ودرجة إلزام المعايير المحاسبية على تفسير الاختلافات في جودة الأرباح من دولة لدولة سواء قبل او بعد تبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

٢/٣ دراسة (عيسى، ٢٠١٩):

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر الإلزام بتبني معايير التقرير المالي الدولية على تمهيد الدخل في عدد من الشركات المدرجة في الأسواق المالية ل (الأردن، فلسطين، سلطنة عمان). حيث شملت العينة القوائم المالية نصف السنوية والختامية ل ٢٥ شركة عن ثمان سنوات موزعة لأربع سنوات قبل إلزام التبني وأربع سنوات بعد الإلزام. تم قياس تمهيد الدخل من خلال ثلاث مؤشرات هي (التغيرات في صافي الدخل، التغيرات في صافي الدخل مقسوما على التغيرات في صافي التدفقات النقدية والارتباط السالب بين المستحقات والتدفقات النقدية).

وتوصلت الدراسة إلى أن الإلزام بتبني معايير التقرير المالي الدولية لم يحقق النتائج المرجوة منه بخفض تمهيد الدخل، إذ ارتفع تمهيد الدخل بالنسبة للمقياسين الأول والثاني ولكن بشكل غير

جوهري فيما كان هذا الارتفاع بالنسبة للمقياس الثالث جوهريا. ويعزى ذلك إلى المرونة التي تميز المعايير الدولية، وعدم ملائمة هذه المعايير البيئات العمل الوطنية، وإلى عدم وجود حوافز قوية لدى الشركات بتبني هذه المعايير.

٢/٣ دراسة (مسعود، ٢٠٢٠):

هدفت الدراسة إلى تحليل أثر تبني معايير التقارير المالية الدولية على جودة التقرير المالي وخطر انهيار أسعار الأسهم وذلك بتطبيق على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية (EGX50)، حيث اعتمدت الدراسة على مدخل تحليل المحتوى في فحص التقارير السنوية لعينة مكونة من (٣٦) شركة مسجلة في البورصة المصرية (EGX50) خلال الفترة من عام (٢٠١٧) حتى عام (٢٠١٩)، لاختبار فروض البحث التي تعكس العلاقة بين أثر تبني معايير التقارير المالية وجودة التقرير المالي وكذلك أثر تبني هذه المعايير على تخفيض خطر انهيار أسعار الأسهم، وذلك باستخدام مجموعة من الأساليب الإحصائية تتمثل في معامل ارتباط بيرسون ونموذج الانحدار المتعدد.

وأشارت نتائج هذا البحث إلى وجود علاقة ارتباط موجبة وذات دلالة معنوية بين تبني معايير التقارير المالية الدولية وجودة التقرير المالي، بينما توجد علاقة ارتباط سالبة وذات دلالة معنوية بين تبني معايير التقارير المالية الدولية بخطر انهيار أسعار الأسهم.

٤/٣ دراسة (Abed et al, 2022):

اهتمت هذه الدراسة بتحليل العلاقة بين محددات المحاسبة الإبداعية وجودة التقارير المالية، وذلك بالتطبيق على عينة تتكون من ٢٤ بنك مقيد بالبورصة العراقية خلال العام ٢٠٢٠، حيث تم تصميم قائمة استقصاء وتوزيعها على ٥٠٠ مشترك من العاملين بالبنوك المشمولة ضمن عينة الدراسة لاستطلاع رأيهم حول مدى درجة الإفصاح على المحاسبة الإبداعية وجودة التقارير المالية.

وقد أظهرت نتائج البحث أن درجة تأثير محددات المحاسبة الإبداعية مثل الرقابة الداخلية وهيكل الملكية والقيم الأخلاقية للمديرين لها تأثير على درجة الشفافية والإفصاح بالتقارير المالية. وقد وجد أن هذا بدوره يؤثر بشكل مباشر على جودة ممارسات إعداد التقارير المالية في البنوك التجارية، ولذلك فإن مستوى الممارسة الإبداعية قد يختلف بشكل ملحوظ من قطاع إلى آخر.

٤- تأثير نظام تصنيف الشركات المطور على ممارسات التقارير المالية المضللة في ضوء تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS:

١/٤ مفهوم ومكونات نظام تصنيف الشركات المطور:

يمكن تعريف نظام تصنيف الشركات المطور Developed Company Classification System (DCCS) على إنه مؤشر لتحديد قدرة الشركة بما يتلاءم مع إمكانياتها المالية والفنية والإدارية والتنفيذية.

حيث يستخدم هذا النظام DCCS في التعرف على وضع الشركة من حيث مدى قدرتها على تخطيط مشاريعها، ومدى قدرة الشركة على تخفيف حدة المخاطر بشكل مناسب، ومدى قدرة الشركة على المتابعة والمحافظة على مستوى أداء مرتفع، ومدى قدرة الشركة على تنفيذ المشروعات بالجودة المطلوبة في الوقت والميزانية المحددة.

ولذلك يهدف هذا النظام DCCS إلى تحفيز ممارسات الشفافية والاستدامة بالشركات، من خلال تضمنه لعدد من المعايير المالية والمعايير الفنية التي يجب على الشركات الإفصاح عنها والتي يتم على أساسها تصنيف الشركات العاملة بالسوق وفقا لدليل نماذج تصنيف الشركات الصادرة عام ٢٠١٦ عن مركز تحقيق كفاءة الإنفاق التابع لوزارة المالية السعودية كما يلي https://www.mof.gov.sa/Knowledgecenter/newGovTendandProcLow/Pages/Fourms.aspx :

- حيث تتضمن المعايير المالية: صافي الأصول الثابتة، صافي حقوق الملكية، معدل التداول، إيرادات العقود
- وتتضمن المعايير الفنية:

- القوى العاملة لدى الشركة من حيث عدد الأفراد، والمستوى التعليمي للكوادر الإدارية والفنية بالشركة، وكذلك الدورات التدريبية التي يتم توفيرها للقوى العاملة
- إجمالي حجم المشروعات لدى الشركة ومدى تعثر الشركات في مشاريعها
- نظام إدارة المشروعات: هل يتواجد نظام إلكتروني لإدارة المشاريع، وما هي سياسة إدارة المشاريع، والمستوى التعليمي للقوى العاملة بالمشاريع، وكذلك الدورات التدريبية التي يتم توفيرها للقوى العاملة بالمشاريع

- الجودة: مدى توافق نظام الجودة بالشركة مع متطلبات معايير الجودة العالمية مثل ISO 9001، مدى فعالية سياسة الجودة بالشركة، عدد الأفراد المعتمدين في إدارة الجودة والحاصلين على شهادات ISO 9001 وكذلك عدد سنوات خبراتهم في إدارة الجودة
- الصحة والسلامة والبيئة: مدى توافق نظام الصحة والسلامة والبيئة بالشركة مع المعايير العالمية مثل OHSAS 18001 و ISO 14001، مدى فعالية خطة الصحة والسلامة والبيئة المطبقة بالشركة، عدد الأفراد المعتمدين في الصحة والسلامة والبيئة والحاصلين على شهادات OHSAS وكذلك عدد سنوات خبراتهم في مجال صحة
- الاستدامة: الإفصاح عن تقرير الاستدامة السنوي، والإفصاح عن المسئولية الاجتماعية للشركة، مدى تنفيذ أو المشاركة في المشروعات المستدامة مثل مشاريع الأبنية الخضراء في مجال المباني، عدد الأفراد المعتمدين في إدارة الاستدامة والحاصلين على شهادات SAAF أو LEED وكذلك عدد سنوات خبراتهم في إدارة الاستدامة
- أداء المقاول السابق من خلال تحليل مستويات الأداء المذكورة بشهادات الإنجاز الخاصة بالمشاريع وكذلك شهادات الخبرة في نهاية كل مشروع.

بحيث يتم تقييم الشركات وتحديد درجة تصنيفها وفقا للنموذج التالي:

جدول (١) نظام تصنيف الشركات المطور

معايير التقييم	القياس	الوزن	نقاط الشركة	نقاط التقييم		
				٧	٣	١
التسجيل ومعلومات الشركة						
معلومات الشركة	إكمال جميع معلومات تسجيل الشركة في البوابة	-		كاملة وصحيحة	تحتاج تحديث	غير مكتملة
الشهادات المطلوبة	حيازة الشركة على الشهادات والوثائق اللازمة	-		كاملة وصالحة	تحتاج تجديد	غير مكتملة
القدرات الفنية وإدارية – الخبرات السابقة						
عدد المشاريع المنفذة	عدد المشاريع المنفذة خلال (الثلاث / الخمس) سنوات الأخيرة	٥٠%		٥< مشاريع	٣-٥ مشاريع	٣> مشاريع

قيمة المشاريع المنفذة	إجمالي قيمة المشاريع خلال (الثلاث / الخمس) سنوات الأخيرة	%١٠		١٠٠< مليون	٥٠-١٠٠ مليون	٥٠> مليون
أداء المشاريع المنفذة	معدل نتائج تقييمات الأداء في المشاريع السابقة مع الجهات الحكومية	%١٠		%٩٠<	%٨٠-%٩٠ / لا يوجد	%٨٠>
عدد سنوات الخبرة	عدد سنوات الخبرة	%٢٠		١٠<	٥-٩	٥>
حجم المشاريع المشابهة	قيمة المشاريع السابقة المشابهة في نطاق الأعمال	%١٠		%١٥٠<	%٧٥- %١٥٠	%٧٥>
القدرات الفنية وإدارية – جودة						
معايير ضمان الجودة	ما هي معايير ضمان الجودة المتبعة لدى الشركة	%١٠٠		شهادة ايزو أو ما يعادلها	دليل جودة	لا يوجد
القدرات الفنية وإدارية – البيئة والصحة والسلامة						
معايير البيئة والصحة والسلامة	ما هي معايير ضمان البيئة والصحة والسلامة	%١٠٠		شهادة ايزو أو ما يعادلها	دليل جودة	لا يوجد
القدرات الفنية وإدارية – الالتزامات التعاقدية القائمة						
المشاريع الحالية	عدد المشاريع القائمة	%٥٠		٣>	٣-٧	٧<
حجم المشاريع الحالية	قيمة المشاريع القائمة حسب التصنيف	%٥٠		%٥٠>	%٥٠-%٨٠	%٨٠<
القدرات الفنية وإدارية – الموارد البشرية						
عدد الموظفين	عدد الموظفين	%٥٠		١٠٠٠<	١٠٠٠-٣٠٠	٣٠٠>
نسبة الموظفين الوطنيين	نسبة الموظفين الوطنيين	%٥٠		%٥٠<	%٥٠-%٢٥	%٢٥>
القدرات الفنية وإدارية – التأمين						
القدرة على تقديم التأمين اللازم	القدرة على تقديم التأمين اللازم حسب نطاق المشروع	%١٠٠		نعم	-	لا
القدرات الفنية وإدارية – إدارة متعاقدي الباطن						
هل توجد إجراءات معتمدة للإدارة متعاقدي الباطن (يرفق)	إجراءات معتمدة لإدارة متعاقدي الباطن	%١٠		يوجد إجراءات واضحة ومفصلة لإدارة متعاقدي الباطن	-	لا يوجد

هل توجد سياسات معتمدة لاختيار متعاقدي الباطن (يرفق)	سياسات معتمدة لاختيار متعاقدي الباطن	%١٠		يوجد سياسات واضحة لاختيار المتعاقدين من الباطن	–	لا يوجد
القدرات المالية						
نسبة النقدية (لآخر سنة مالية)	نسبة النقدية (لآخر سنة مالية)	%٥٠		٠,٢<	٠,١–٠,٢	٠,١>
نسبة التداول (لآخر سنة مالية)	نسبة التداول (لآخر سنة مالية)	%١٠		١<	٠,٨–١	٠,٨>
نسبة السيولة السريعة (لآخر سنة مالية)	نسبة السيولة السريعة (لآخر سنة مالية)	%١٠		٠,٤<	٠,١–٠,٤	٠,١>
نسبة الالتزامات (لآخر سنة مالية)	نسبة الالتزامات (لآخر سنة مالية)	%٢٠		١>	١–١,٢	١,٢<
معدل التغيير التراكمي لمعدل الربحية	معدل التغيير التراكمي لمعدل الربحية	%١٠		%١<	%١–(–%٢)	–%٢>

نتيجة التقييم الفني				مستوى التصنيف		
معايير التقييم	الوزن	تقييم التأهيل	تقييم التأهيل (%)	١	٢	٣
القدرات الفنية وإدارية – الخبرات السابقة	%٢٠		%٠,٠٠	%١٠٠	من ٢٠% الى ٣٠%	من ١٠% الى ٢٠%
القدرات الفنية وإدارية – جودة	%١٠		%٠,٠٠	NA	من ١٠% الى ٢٠%	من ١٠% الى ١٥%
القدرات الفنية وإدارية – البيئة والصحة والسلامة	%١٠		%٠,٠٠	NA	من ١٠% الى ٢٠%	من ١٠% الى ١٥%
القدرات الفنية وإدارية – الالتزامات التعاقدية القائمة	%٢٠		%٠,٠٠	NA	من ١٠% الى ٢٠%	من ١٠% الى ١٥%
القدرات الفنية وإدارية – الموارد البشرية	%٢٠		%٠,٠٠	NA	من ١٠% الى ٢٠%	من ١٠% الى ١٥%
القدرات الفنية وإدارية – التأمين	%١٠		%٠,٠٠	NA	NA	من ١٠% الى ١٥%
القدرات الفنية وإدارية – إدارة متعاقدي الباطن	%١٠		%٠,٠٠	NA	NA	من ١٠% الى ١٥%
المجموع الفني	%١٠٠		%٠,٠٠			
نتيجة التقييم المالي						
القدرات المالية	%١٠٠		%٠,٠٠			

٢/٤ تأثير نظام تصنيف الشركات المطور على الحد من ممارسات التقارير المالية المضللة:

يتضح من الاستعراض السابق لنظام DCCS بأنه يدخل في تكوينه تقييم الأداء المالي والمحاسبي بالنسبة للشركات، ولذلك فأن يمكن النظر إلى المعلومات والبيانات المحاسبية التي يتم الإفصاح عنها بموجب هذا النظام باعتبارها أداة رقابية فعالة على ممارسات التقارير المالية المضللة من قبل المديرين، حيث إن التلاعب بالمعايير المالية من خلال ممارسات التقارير المالية المضللة يمكن أن يؤثر بشكل عكسي على المعايير الفنية وبالتالي يقلل من درجة تصنيف الشركة، فعلى سبيل المثال إذا قامت الإدارة بالتلاعب بالأرباح بهدف تخفيض صافي الربح الخاضع للضريبة، فإن ذلك يمكن أن ينعكس على سلبيا على أحد معايير التقييم الفني مثل حجم المشاريع الحالية، وبالتالي يؤدي ذلك إلى نتائج عكسية.

كما أن نظام DCCS يطلب تحديث البيانات المالية والمحاسبية بشكل مستمر ودوري حتى يستمر تصنيف الشركة فعال، وكذلك للتعرف على مدى قدرة الشركة على المتابعة والمحافظة على مستوى الأداء المرتفع، وبالتالي فإن هذا التحديث المستمر لهذه البيانات المالية والمحاسبية يحد نسبيا من حرية ممارسات التقارير المالية المضللة من قبل الشركات نظرا لتواجد رقابة مستمرة من الأجهزة الرقابية المنظمة وكذلك من مكاتب المراجعة التي تتابع وتتحقق باستمرار من البيانات التي يتم تحديثها على نظام DCCS.

كما أن إدارة الشركات تعلم جيدا أن تزايد استخدام ممارسات التقارير المالية المضللة سوف يكون له تأثير سلبي على المدى الزمني الطويل بسبب إخفاء الأداء الحقيقي للشركة وإعطاء أداء اقتصادي مضلل عنها، مما يعني أن ذلك التأثير السلبي سوف ينعكس بشكل مؤكد على مؤشرات تقييم أداء الشركات التي يتضمنها نظام DCCS مثل انخفاض قدرة الشركة على تخطيط مشاريعها، وانخفاض قدرة الشركة على تخفيف حدة المخاطر بشكل مناسب.

هذا ومن جانب أخر يتضح من الاستعراض السابق لنظام DCCS بأنه يدخل في تكوينه تقييم الأداء الخاص بالاستدامة بالنسبة للشركة، وهو الأمر الذي تزايد الاهتمام به مع تزايد المنافسة العالمية وتزايد الضغوط الاجتماعية على الشركات فيما يتعلق بالإفصاح عن مسئوليتها الاجتماعية بشكل يحقق الاستدامة في أعمالها (أحمد، ٢٠١٦، ص. ٨٩). وبالتالي فإن الشركات تحرص على استخدام بيانات الاستدامة المفصح عنها في نظام DCCS في نقل معلومات معينة إلى المستثمرين بالأسواق، وتحديدا معلومات تخص الأداء المستدام طويل المدى للشركة.

٥- الدراسة التطبيقية:

٥/١ فروض ومتغيرات الدراسة التطبيقية:

أولا- فرض الدراسة:

جدول (٢) فرض الدراسة

الفرض البحثي: "توجد علاقة ارتباط معنوية بين نظام تصنيف الشركات المطور DCCS وممارسات التقارير المالية المضللة"	
المتغير التابع	ممارسات التقارير المالية المضللة (مقاسة بالاستحقاقات الاختيارية DA_{it})
المتغير المستقل	نظام تصنيف الشركات المطور DCCS
المتغيرات الرقابية	حجم الشركة، والرافعة المالية، ونوع القطاع.

ثانيا- قياس متغيرات الدراسة:

جدول (٣) قياس متغيرات الدراسة

المتغير	طريقة القياس
DA_{it} ممارسات التقارير المالية المضللة (مقاسة بالاستحقاقات الاختيارية DAit)	يتم قياسها عن طريق اتباع ٣ خطوات: ١- حساب الاستحقاق الإجمالي من خلال استخدام مدخل التدفقات النقدية. ٢- حساب الاستحقاق غير الاختياري من خلال استخدام نموذج Jones المعدل. ٣- حساب الاستحقاق الاختياري من خلال طرح الاستحقاق الإجمالي ناقص الاستحقاق غير الاختياري.
$DCCS_{it}$ نظام تصنيف الشركات المطور	وهو متغير وهمي يأخذ القيمة (١) إذا كانت الشركة تلتزم بنظام تصنيف الشركات المطور

		DCCS، ويأخذ القيمة (صفر) إذا كانت الشركة لا تلتزم به
$FSIZE_{it}$ حجم الشركة		يتم قياسه باللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول (للرقابة على الحجم)
LEV_{it} الرافعة المالية		يتم قياسها بنسبة إجمالي الالتزامات إلى إجمالي الأصول
$SECT_i$ نوع القطاع Sector type	$INDSECT_i$ القطاع الصناعي	وهو متغير وهمي يأخذ القيمة (١) إذا كانت الشركة تعمل في القطاع الصناعي، ويأخذ القيمة (صفر) إذا كانت الشركة لا تعمل به
	$SERSECT_i$ قطاع الخدمات	وهو متغير وهمي يأخذ القيمة (١) إذا كانت الشركة تعمل في قطاع الخدمات، ويأخذ القيمة (صفر) إذا كانت الشركة لا تعمل به
	$CONSECT_i$ قطاع المقاولات	وهو متغير وهمي يأخذ القيمة (١) إذا كانت الشركة تعمل في قطاع المقاولات، ويأخذ القيمة (صفر) إذا كانت الشركة لا تعمل به

٢/٥ مجتمع وعينة الدراسة التطبيقية:

يتمثل مجتمع الدراسة في الشركات التي توافرت معلومات عنها والتي تم تداول أسهمها في البورصة المصرية بشكل منتظم طوال فترة الدراسة من ٢٠١٧ إلى ٢٠٢١.

٣/٥ عرض وتحليل نتائج الدراسة التطبيقية:

١/٣/٥ مصفوفة ارتباط بيرسون الخاصة بمتغيرات الفرض البحثي:

يستخدم معامل ارتباط بيرسون للتعرف على مدى وجود علاقة بين المتغيرات المستقلة أو الرقابية والمتغير التابع، وذلك حتى يمكن تطبيق نموذج الانحدار الخطي المتعدد لقياس التأثير المعنوي للمتغير المستقل والمتغيرات الرقابية على المتغير التابع. وقد تم التوصل إلى النتائج التالية كما يوضحها الجدول التالي:

جدول (٤) مصفوفة ارتباط بيرسون الخاصة بمتغيرات الفرض البحثي

م	المتغير	الاستحقاقات الاختيارية DAi,t	نظام تصنيف الشركات المطور DCCSit	حجم الشركة FSIZEit	نسبة المديونية LEVit	النشاط الصناعي INDSECTi	النشاط الخدمي SERSECTi	نشاط المقاولات CONSECTi
١	الاستحقاقات الاختيارية DAi,t	١						
٢	نظام تصنيف الشركات المطور DCCSit	-٠,١٠٧*	١					
٣	حجم الشركة FSIZEit	٠,٠١٤	٠,١٦٦	١				
٤	نسبة المديونية LEVit	-٠,٠٩٢*	-٠,٢٣٣	٠,٣٤٢	١			
٥	النشاط الصناعي INDSECTi	٠,٠٥٧	٠,١٠٣	-٠,٠٥٠	-٠,٠٧٩	١		
٦	النشاط الخدمي SERSECTi	-٠,٠٠٥	-٠,٤٢٦	-٠,٢٢٢	٠,٠٥٦	-٠,٦٢٨	١	
٧	نشاط المقاولات CONSECTi	-٠,٠٦٠	٠,٣٧٩	٠,٣١٦	٠,٠٢٦	-٠,٤١٨	-٠,٤٤٤	١

* دالة عند مستوى معنوية أقل من (٠,٠٥).

يتضح من الجدول السابق تواجد علاقة ارتباط معنوية عكسية بين المتغير المستقل نظام تصنيف الشركات المطور والمتغير التابع الاستحقاقات الاختيارية، وذلك بقيمة معامل ارتباط بيرسون قدرها (-٠,١٠٧)، وهي دالة عند مستوى معنوية أقل من (٠,٠٥). ونتيجة لثبوت وجود هذه العلاقات فإنه يمكن تطبيق نموذج الانحدار الخطي المتعدد للتعرف على أثر المتغيرات المستقلة والرقابية على المتغير التابع، حيث إن تحليل مصفوفة ارتباط بيرسون يحدد فقط شكل العلاقة بين المتغيرات دون قياس أثر المتغيرات المستقلة على المتغير التابع.

٢/٤/٥ نموذج الانحدار الخطي المتعدد الخاص بمتغيرات الفرض البحثي:

استخدم الباحث النموذج التالي لتحليل العلاقة بين المتغيرات:

$$DA_{it} = \alpha + \beta_1 DCCS_{it} + \beta_2 FSIZE_{it} + \beta_3 LEV_{it} + \beta_4 INDSECT_i + \beta_5 SERSECT_i + \beta_6 CONSECT_i + \varepsilon_{it}$$

جدول رقم (٥)

نموذج الانحدار الخطي المتعدد لتحديد أثر المتغيرات المستقلة والرقابية على المتغير التابع

م	المتغير	المعلمات المقدرة β	T. Test		F. Test		معامل تضخم التباين VIF	مربع معامل الارتباط R^2
			القيمة	مستوى المعنوية	القيمة	مستوى المعنوية		
١	الجزء الثابت	-٠,٠٦٦	-٠,٨٧٢	٠,٣٨٤	٢,٧٢٠	٠,٠٢	–	%٣,٨٠
٢	نظام تصنيف الشركات المطور DCCSit	-٠,٠٤٠	-٢,٧٢٢	**٠,٠٠٧			١,٤٠٤	
٣	حجم الشركة FSIZEit	٠,٠٠٦	١,٦٣٤	٠,١٠٣			١,٣١٣	
٤	نسبة المديونية LEVit	-٠,٠٥٧	-٢,٦٩٩	**٠,٠٠٧			١,٢٥٧	
٥	النشاط الصناعي INDSECTi	٠,٠١٤	١,١٣٧	٠,٢٥٦			١,٣٥٢	
٦	نشاط المقاولات CONSECTi	٠,٠٠١	٠,٠٩١	٠,٩٢٧			١,٦٨٤	

** دالة عند مستوى معنوية أقل من (٠,٠١).

يتضح من الجدول السابق ما يلي:

- يتضح من قيمة مربع معامل الارتباط R^2 أن المتغيرات المستقلة والرقابية تفسر (٣,٨٠%) من التغير الكلي في المتغير التابع الاستحقاقات الاختيارية، وباقي النسبة يرجع إلى الخطأ العشوائي في المعادلة، أو ربما لعدم إدراج متغيرات مستقلة أخرى كان من المفروض إدراجها.
- يستخدم اختبار (F. test) لاختبار معنوية متغيرات النموذج ككل، وبالنظر إلى قيمة هذا الاختبار يتضح أنها (٢,٧٢٠) وهي ذات معنوية عند مستوى أقل من (٠,٠٥)، مما يدل على تأثير المتغيرات المستقلة والرقابية ككل على المتغير التابع الاستحقاقات الاختيارية.
- يتضح من نتائج اختبار (T. test) أن المتغيرات المستقلة والرقابية ذات المعنوية في نموذج الانحدار الخطي المتعدد هي: نظام تصنيف الشركات المطور، ونسبة المديونية وذلك عند مستوى معنوية أقل من (٠,٠٥).
- يتضح من قيم معامل تضخم التباين VIF أن المتغيرات المستقلة المقبولة ضمن نموذج الانحدار الخطي المتعدد لا تعاني من مشكلة الازدواج الخطي بين بعضها البعض، وذلك لأن قيم VIF أقل من (١٠) مما يدل على عدم وجود مشكلة ازدواج خطي خطير بالنموذج.
- تنص فروض الانحدار الخطي على أن الأخطاء تتوزع توزيعا طبيعيا معياريا بمتوسط حسابي (صفر) وانحراف معياري واحد صحيح. وهذا ما يتضح عند رسم المدرج التكراري للأخطاء المعيارية الخاصة بالانحدار الخطي، حيث إن متوسط الأخطاء يساوي صفر والانحراف المعياري لها (٠,٩٩٣) وهي قيمة تقترب من الواحد الصحيح.
- تم استبعاد المتغير الرقابي النشاط الخدمي وذلك لوجود ارتباط خطي بين هذا المتغير وباقي المتغيرات المستقلة (أو الرقابية).

واستنادا إلى نتائج الانحدار الخطي المتعدد توصل الباحث إلى وجود علاقة معنوية عكسية بين المتغير المستقل نظام تصنيف الشركات المطور والمتغير التابع الاستحقاقات الاختيارية، كما توصل الباحث إلى معادلة نموذج خط الانحدار التالية:

الاستحقاقات الاختيارية = −٠,٠٦٦ − ٠,٠٤٠ نظام تصنيف الشركات المطور + ٠,٠٠٦ حجم الشركة − ٠,٠٥٧ نسبة المديونية + ٠,٠١٤ النشاط الصناعي + ٠,٠٠١ نشاط المقاولات.

٦- النتائج والتوصيات والبحوث المستقبلية المقترحة:

أولا- النتائج: تواجد علاقة ارتباط معنوية عكسية بين نظام تصنيف الشركات المطور وممارسات التقارير المالية المضللة، وهو ما يرجعه الباحث إلى إن المعلومات والبيانات المحاسبية التي يتم الإفصاح عنها بموجب هذا النظام تشكل أداة رقابية فعالة للحد من حرية وقدرة المديرين على التلاعب بالتقديرات المحاسبية عند إعداد التقارير المالية السنوية.

ثانيا- التوصيات: ضرورة قيام البورصة المصرية والهيئة العامة للرقابة المالية بتطوير النظم القانونية الحالية بهدف تفعيل تطبيق نظام تصنيف الشركات المطور، وذلك لأهمية البيانات التي يتم الإفصاح عنها بموجب هذا النظام في تشكيل أداة رقابية فعالة على ممارسات التقارير المضللة.

ثالثا- البحوث المستقبلية المقترحة: إجراء دراسات تستهدف تقييم تأثير مقومات النظم المحاسبية والقانونية الحالية بالشركات المصرية على إمكانية تطبيق نظام تصنيف الشركات المطور بالسوق المصرية.

٧- المراجع:

أولا- المراجع العربية:

- أحمد، عاطف محمد أحمد، ٢٠١٦، تحليل محتوى الإفصاح المحاسبي عن التنمية المستدامة للشركات المسجلة بالبورصة المصرية، ***مجلة المحاسبة والمراجعة***، كلية التجارة، جامعة بني سويف، العدد الأول.
- العراقي، السيد السعيد، ٢٠٢١، أثر الالتزام بتطبيق معايير التقارير المالية IFRS على المخاطر المالية في الشركات المساهمة المصرية دراسة تطبيقية، ***المجلة العلمية للدراسات المحاسبية***، كلية التجارة، جامعة قناة السويس، العدد الأول.
- جميل، رباب حمدي، ٢٠٢٢، تحليل علاقة التقارب بين المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية والقابلية للمقارنة وأثره على التجنب الضريبي مع دراسة تطبيقية، ***المجلة العلمية للدراسات المحاسبية***، كلية التجارة، جامعة قناة السويس، مج٤، ع٣.
- عبد الونيس، إيمان محمد، ٢٠٢٠، قياس تبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS على العلاقة بين القدرة الإدارية وتعقد التقارير المالية في الشركات المتداولة بالبورصة المصرية، ***الفكر المحاسبي***، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الرابع.
- عيسى، ريم علي، ٢٠١٩، أثر إلزام الشركات بتبني معايير التقرير المالي الدولية على تمهيد الدخل: دراسة مسحية على عينة من الشركات المدرجة في الأسواق المالية العربية، ***مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية***، جامع تشرين، مج ٤١، ع ١.

- متولي، سعاد السيد محمد، ٢٠٢١، دراسة أثر الإفصاح الاختياري على الأداء المالي للشركات في ظل تبني معايير التقارير المالية الدولية IFRS: دراسة اختبارية على الشركات المقيدة في البورصة المصرية. ***مجلة البحوث المالية والتجارية***، كلية التجارة، جامعة بورسعيد، ع٢.
- محمد، عبد الله حسين يونس، ٢٠٢٢، الدور المعدل لتبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS للعلاقة بين غموض التقارير المالية وخطر الانهيار المستقبلي لأسعار الأسهم، ***مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية***، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، مج٦، ع٣.
- مسعود، سناء ماهر محمدي، ٢٠٢٠، قياس أثر تبني معايير التقارير المالية الدولية على جودة التقرير المالي وخطر انهيار أسعار الأسهم دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، ***الفكر المحاسبي***، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الثالث.
- دليل نماذج تصنيف الشركات، مركز تحقيق كفاءة الإنفاق، وزارة المالية https://www.mof.gov.sa/Knowledgecenter/newGovTendandProcLow/Pages/Fourms.aspx

ثانيا- المراجع الأجنبية:

- Abed, I., Hussin, N., Haddad, H., Almubaydeen. T & Ali, M., 2022, Creative Accounting Determination and Financial Reporting Quality: The Integration of Transparency and Disclosure, ***Journal of Open Innovation: Technology, Market, and Complexity***, Vol. 8, Issue 1.
- Chen, C., Weng, P. & Lin, Y., 2020, Global Financial Crisis, Institutional Ownership, and the Earnings Informativeness of Income Smoothing, ***Journal of Accounting, Auditing & Finance***, Vol. 35(1).
- Kaya, U & Yazan, O, 2019, Ethics and Sustainability in Accounting and Finance, Volume I, Springer Nature Singapore Pte Ltd., Singapore.
- Olojede, P. & Erin, O., 2021, Corporate governance mechanisms and creative accounting practices: the role of accounting regulation, ***International Journal of Disclosure and Governance***, Vol. 18.
- Pan, P. & Patel, C., 2017, Construal of self and Chinese accountants' aggressive financial reporting judgments, ***Accounting, Auditing & Accountability Journal***, Vol. 30.
- Wijayana, S. & Gray, S., 2019, Institutional Factors and Earnings Management in the Asia-Pacific: Is IFRS Adoption Making a Difference?, ***Management International Review***, Vol. 59.